آراء

حسم بعيد المنال عن إسرائيل

أنطوان شلحت

تستدعي مواجهة المقاومة الفلسطينية لآلة الحرب الإسرائيلية في قطاع غزّة، فضلاً عن صمودها، بالرغم من اقتراب الحرب من نهاية شهرها الرابع، مزيداً من الاعترافات الإسرائيلية باستحالة بلوغ نقطة الحسم في المعارك الدائرة. وقد تمثّلت ذروة هذه الاعترافات، في الأيام القليلة الفائتة، في ما صدر عن اثنين من كبار القادة العسكريين والأمنيين السابقين: الأول هو القائد السابق لهيئة أركان الجيش والوزير في المجلس الوزاري الحربي، غادي أيزنكوت، الذي أكّد أن كل من يتكلّم عن حسم مطلق لا يقول الحقيقة، بل يروي حكايات خرافية. والثاني هو الرئيس السابق لجهاز الأمن العام (الشاباك) والوزير السابق، يعقوب بيري، الذي أشار إلى أن الجيش الإسرائيلي ما زال بعيداً عن حسم الحرب وعن تحقيق الأهداف التي جرى تحديدُها لإنجاز الحسم. وبالتزامن مع موعد كتابة هذه السطور، نظّم جنودٌ في الجيش الإسرائيلي وضبّاطه في تشكيلات الاحتياط نشاطاً احتجاجيّاً ضد تسريحهم من الخدمة العسكرية تحت شعار «تم تسريحنا من دون حسم المعركة». ومع أن الاحتجاج يعبّر عن الحنق جرّاء انعدام النيّة من أجل الحسم، إلا أنه، في الوقت نفسه، يشفّ عن عجز القدرة على بلوغه، وعمّا لم تتمكّن إسرائيل من تحقيقه حتى اللحظة من وراء إعلانها الحرب على غزّة.

ويُلاحظ في أكثر من مقام على صعيد ما ينشر من أدبيات الحرب الإسرائيلية أن من بين الدوافع المباشرة للكلام عن الحسم واللهاث خلفه وضرورته، ثمّة دافع هو الأبرز لأن تُحرز إسرائيل ما يوصف بأنه إنجازٌ متميّز من شأنه أن يعادل الإنجاز الكبير الذي سجّله هجوم طوفان الأقصى من حركة حماس يوم 7 أكتوبر. ولتوضيح المقصود، يكفي اقتباس ما يقوله نائب الكنيست السابق والسكرتير السابق للحكومة الإسرائيلية، تسفي هاوزر، إن أسوأ نُذُر هجوم طوفان الأقصى، والذي يجب أن يُشغل إسرائيل طويلاً هو أن هناك فقداناً لأي مشاعر خوف ورهبة منها، وهو أمرٌ من شأنه أن يؤول إلى إنجاز استراتيجي بعيد المدى على مستوى أبعد من الساحة الفلسطينية، لن يبدّده سوى إنجاز استراتيجي إسرائيلي موازٍ يتجسّد في تفكيك مقدّرات «حماس»، وهو ما لم تتراكم بعد مؤشّرات إلى أنه حاصل في الواقع، أو على وشك أن يحدُث. وبرأيه، مقياس استعادة الردع الإسرائيلي كامنٌ في استرجاع شعور الخوف هذا من ردّة الفعل الإسرائيلية الصارمة، وهذا لا توحي به تطوّرات الحرب في غزّة.

ينبغي أن نستدرك هنا كي نقول إن ما يهم هذه المقاربات، ومثلها منثور بكثرة في شتى وسائل الإعلام الإسرائيلية، هو إبراز جانبٍ من الإخفاقات التي تطاول الأداء العسكري الإسرائيلي في سياق الحرب المستمرّة على غزّة. ومع هذا، فيها ربما مناشدةٌ بأن لا تحسّ إسرائيل نفسها قوية أكثر مما كانت، وفي الوقت نفسه، تشير، ولو من غير قصدٍ، إلى قدرات المقاومة الفلسطينية ومقدّراتها. كذلك لا بُد من أن نضيف أن الحسم بعيد المنال عن إسرائيل، بموجب ما يؤكّد المحللون العسكريون فيها في شبه إجماع، لأسبابٍ كثيرة أخرى، منها: عدم تمكّنها من تحقيق تقدّم ملفت في إلحاق أضرار بما يصفونها بأنها «معامل تصنيع الأسلحة والذخيرة» الّتي بحيازة «حماس»؛ استعصاء عملية إطلاق الأسرى والمخطوفين؛ عجزها عن المساس بقادة الجناح العسكري لحركة حماس. يُضاف إلى ذلك ما نقلته وسائل إعلام أجنبية عن مصادر عسكرية إسرائيلية رفيعة المستوى بشأن عدم تقدّم الحرب وفقًا للوتيرة التي كانت متوقّعة من المؤسسة العسكرية الإسرائيلية عند بدايتها، فقد كان هناك توقّع بأن تكون للجيش سيطرة عملياتية على مدن غزّة وخان يونس ورفح بحلول نهاية عام 2023، ولكن في حين أن تحقيق هذا الهدف تمّ في مدينة غزّة، فإن المعارك في خان يونس مستمرّة، ولم تبدأ القوات الإسرائيلية بأي عمليات جدّية في رفح الواقعة في أقصى جنوب القطاع.

الصبر الاستراتيجي الإيراني

بشار نرش

على الرّغم من فداحة خسائر ما يُسمّى «محور المقاومة والممانعة»، بعد تكثيف إسرائيل لنوعية عملياتها في لبنان وسورية والعراق، والتي ركّزت على استهداف كوادر وقادة ميدانيين عسكريين وأمنيين، وعلى الرغم من كل الدعاية الإيرانية ودعاية المليشيات التابعة لها، والتي تقوم على فكرة الحرب والتجهيز والتحضير لها، والحديث ليلاً نهاراً عن القدرات العسكرية، والرد والانتقام على أي عملية اغتيال تطاول أياً من قادة هذا المحور، يبدو أنّ سياسة الصبر الاستراتيجي ستبقى سيّدة الموقف لدى راسمي السياسة في إيران، لمواصلة امتصاص الضربة تلو الأخرى، من دون ردّ معلن يناسب ما يتعرّضون له من عمليات نوعية متصاعدة. يذكّر كلام مسؤولي النظام الإيراني عن الصبر الاستراتيجي كثيراً بكلام مسؤولي النظام السوري بعد كل استهداف إسرائيلي الأراضي السورية، وتوعّدهم بالرد «في الزمان والمكان المناسبين»، فرغم مرور سنوات وتكرار الاستهدافات الإسرائيلية للأراضي السورية لم نرَ أي رد، وعلى ما يبدو أن إيران تنتهج النهج ذاته، فحتى تاريخه، ورغم تصاعد عمليات الاستهداف والاغتيال التي نفّذتها إسرائيل، لم نرَ أي رد استثنائي من إيران على عمليات الاستهداف والاغتيال تلك، حتى ردّها الأخير بقصف إدلب وأربيل وباكستان، والتي زعمت إيران أنّه جاء ردّاً على مقتل المسؤول عن وحدة إسناد ما يُعرف بـ«محور المقاومة» في سورية رضى الموسوي، فهو مجرّد رد فعل لاستعراض العضلات، لكن في المكان الخطأ.

وعليه يمكن وضع الرد الإيراني في إطار محاولة النظام حفظ ماء وجهه أمام شعبه ومؤيديه أكثر من كونه عملاً انتقامياً متناسباً مع خسارته أكثر من شخصية عسكرية وأمنية بارزة، ولو كانت إيران صادقة بما تقوله وتتوعّد به، لقصفت أهدافاً إسرائيلية مباشرة بدلاً من قصف إدلب وأربيل وباكستان، فهذه الهجمات جاءت بالمقام الأول لتبرير عجز النظام عن خوض حرب شاملة، وكذلك الإيفاء بالتزامه وتهديداته المليئة بالدعاية والوعود أكثر من الفعل. وبالتالي، لا يعدو كل كلام عن تصعيد إيراني ضد إسرائيل وأميركا كونه كلاماً بكلام، فإيران أضعف من أن تردّ وتصعّد ضد إسرائيل وأميركا، وخصوصاً في هذه المرحلة، فهي تُدرك تماماً أنّ تصعيدها أو ردّها المباشر، أو حتى توسّع رقعة الحرب إلى خارج قطاع غزّة سيضرّ بأمنها القومي أكثر مما سيضرّ بإسرائيل، لذلك لا نرى ردّاً إيرانياً واضحاً وصريحاً بعد تلقّيها الضربات المتتالية في مواقع مختلفة وأماكن متباعدة، وهي دائماً ما تبرّر عدم ردّها بالتزامها الصبر الاستراتيجي، والذي يمكن وضعُه في إطار الارتداع والالتزام بقواعد اللعبة المضبوطة والتفاهمات حول حدود التصعيد والشحن في الملفات الخلافية التي تضعها أميركا وإسرائيل، ما يؤكّد المواقف السياسية الحقيقية للنظام الإيراني وعدم جدّيته في أي ردٍّ مباشر على عمليات الاغتيال والضربات الأمنية التي يتعرّض لها، في الوقت الذي يدفع وكلاءه في لبنان والعراق واليمن وسورية من المرتبطين بالحرس الثوري الإيراني لخوض المواجهات ضمن لعبة التصعيد المحدود والمدروس، في لعبةٍ أقرب ما تكون إلى لعبة عض الأصابع. وما يثير الدهشة والسخرية هنا في آن معاً أنّ هناك قوى محسوبة على «محور المقاومة والممانعة» ما تزال تُراهن على جدوى استراتيجية الصبر الاستراتيجي التي تتبعها إيران.

ختاماً، يمكن القول إنّ إيران، في الوقت الراهن، ليست في وارد تبديل طريقة تعاملها مع الملفات الإقليمية الأمنيّة التي تعنيها، والتي تدخُل فيها بشكل مباشرٍ أو غير مباشر، فعقيدتها الأمنيةٌ تُركّزُ، في سبيل ضمان استمرار النظام الحاكم وبقائه والحفاظ على أمنه، على نقل القتال إلى أراضي العدو، وإنشاء حزام أمني خارجي لمنع وصول التهديدات إلى العمق الإيراني، لذلك ستبقى إيران تعمل بمرونةٍ وصبرٍ على توظيف التطورات الإقليمية والجيوسياسية لإيجاد الفرص واستغلالها عبر السير قرب الحافّة من دون تجاوز الخطوط الحُمْر، سعياً إلى أن تصبح قوة مهيمنة في الشرق الأوسط. وبذلك سيطول صبرها الاستراتيجي في سبيل تحقيق ما سبق بانتظار تغيّر المناخ السياسي، أو تبدّل حالة الخصم، ومن يراهن على نفاد الصبر الاستراتيجي الإيراني إزاء الضربات الموجعة التي تتلقّاها في إيران وسورية والعراق ولبنان في القريب العاجل، فهو واهم، فالصبر الاستراتيجي الإيراني باقٍ ومستمرّ وسيطول أمدُه، ولن يغيّر ملامحَه، ولن تكون هناك أي حرب طويلة أو واسعة، طرفها إيران، ضمن لعبة الاستراتيجيات النفعية المصلحية في المنطقة، والتي ما زالت إيران تعرف كيف تلعبها، وتوظّف وكلاءها في العراق وسورية ولبنان واليمن، ليكونوا أدواتها ضمن هذه المواجهة الأمنية المحدودة والمدروسة والهادفة.

(كاتب سوري)

دافوس... فلسطين والذكاء الاصطناعي

يقظان التقي

انتهت فعاليات أعمال المؤتمر السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في دورة العام 2024 إلى تباين في الرؤى الدولية في خضم التحولات والمتغيرات المتسارعة. ليس فقط على مستوى الطبقات المتوسّطة والغنيّة، وإنما أيضا مسألة الشكل الذي يُصيب المجتمعات سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. عام 2024، عام كل الأخطار مع استمرار الحروب والأزمات، وبلا نهايات في مناطق عديدة، والسلام في أماكن عديدة يشهد عرقلة الجهود لحل المشكلات الصعبة، وتدعيم إجراءات إعادة بناء الثقة بقواعد النظام الدولي القائم. كان كل ما يريده المشاركون الحفاظ على «الستاتيكو»، الذي كان قائما كما هو، مستقلاً عن التحوّلات، جيوسياسية كانت أو جيواقتصادية، والحفاظ على أنماط حياة في عالم منفصم عن الوقائع، وعن تحولات عميقة في أمور كثيرة تناقض شعار الملتقى في الخيارات بين الحرب والسلم، وتعزّز من صعوبة ترميم هذا الشعار وإنفاذه.

دفعت إسرائيل ثمناً أخلاقياً واستراتيجياً خطيراً لدورها في ما ترتكبه من جرائم إبادة إنسانية بحقّ الفلسطينيين، ويتحسّس حلفاؤها الرئيسيون أدوارهم في الكارثة، والتواطؤ الدائم معها في سعيها إلى تقويض المسار المأمول نحو السلام، ومعارضة بنيامين نتنياهو حلّ الدولتين، هي النجم الذي يهتدي به في مسيرته السياسية برمتها.

كان منظّمو الملتقى استبقوا أعماله باستبانة 1600 خبير حول المواضيع الأكثر أهمية على المديين القريب والمتوسط، واحتل موضوع التغيّر المناخي المرتبة الأولى، وجاء الذكاء الاصطناعي وتأثيره على صحّة المعلومات في المرتبة الثانية. ثمّ الخشية من التناقضات الاجتماعية، وانخفاض مستوى المعيشة والتضخم والركود الاقتصادي. والغريب، لم تسجّل المؤشّرات الاستطلاعية خوفا رئيسا من الحروب (مرتبة متأخرة). وقد جرى الكشف عن النتائج المأساوية للحرب الإسرائيلية التوحشيّة على غزّة مع استمرار الحرب الأوكرانية، وتداعيات ذلك على الاستقرار والاستثمارات وعلى الخلل في بنية الأنظمة الديمقراطية نفسها، ففقد «دافوس» فعاليته في معادلة الفاعلين السياسيين والفاعليين الاجتماعيين (بورتو أليغرو) في دوامة الأوضاع والغرق في مستنقع المشكلات، وأخطرها الحروب المتنقّلة شرقاً وغرباً. لم يكن ممكناً في المؤتمر تشتيت المشاعر تجاه ما يجري في غزّة من جرائم، وتحدّي الصور وسماع الأخبار في مناطق النزاع، من النوع الذي اتّصف به الادعاء السويسري على الرئيس الإسرائيلي إسحق هرتسوغ، وعلى مسافة قريبة من حقيقة أن جنوب أفريقيا هي التي رفعت قضية فلسطين إلى محكمة العدل الدولية، وبما لا يغيب عن بال أحد أنها رمز لحقبات الاستعمار والاستيطان والفصل العنصري والظلم واسع النطاق. دعوى لاقت أصواتا مؤيدة لها، وأزعجت حلفاء إسرائيل الغربيين. انتقل الحدث الفلسطيني إلى دافوس. لم يستطع المؤتمرون ومنظّمو المؤتمر تجاهل ما يجري من تدمير وقتل وتهجير. ليس دافوس مجرّد تلاقٍ لخدمة نظام طبقي أو خدمة قضايا استثمارية في وضع يضع الحاضرين الممثلين لدولهم أمامَ أسباب حقيقية، تعمل لتقويض أنظمتهم ومؤسّساتهم الحقوقية، أو تجاهلها، ما يؤدّي إلى فقدان مصداقيتهم في غياب أي إجراءاتٍ ذات معنى من القادة السياسيين، وعرقلةٍ الجهود الآيلة إلى وقف إطلاق النار، سواء في غزّة أو أوكرانيا، فالعالم يتّجه إلى رعب كبير والجميع سيقف خاسراً في النهاية مع استمرار الصراع وامتداده إلى دول أخرى.

حاول الملتقى في خمسة أيام إحياء عالم رأسمالي يحتاج إلى نوع من المساواة أكثر مما كان عليه في الماضي، وفي مرحلة انهيار حقبة كاملة من الهيمنة الأميركية، وتصدّعات كبرى تهدّد بانهيارات في نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية وما بعد الحرب الباردة، ما يعيق عناوين الحوار في لحظة سياسية تتوجّه فيها الاقتصاديات الكبرى، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والهند وباكستان وبنغلادش، إلى صناديق الاقتراع. أمور كثيرة تتعرّض لتزوير الحقائق في المنطق الغربي الذي بدأ يضعف، وقدرته على الإقناع تتضاءل في عالم متعدّد الأقطاب. وفشلت محاولة إسرائيل في دافوس الدفاع بأنها تشنّ حربا في غزّة للدفاع عن نفسها ضد حركة حماس، ولاحقت صور جرائمها رئيسها في المنتدى، وفقدت مكانتها المعنوية.

> حاول الملتقى إحياء عالم رأسمالي يحتاج إلى نوع من المساواة أكثر مما كان عليه في الماضي

على الجانب الآخر من أعمال الملتقى، برز القلق من الطفرة الطارئة من الذكاء الاصطناعي، التي تشكل ضغطا على المجتمعين، وموضوعاً رئيسياً هذا العام مع تشكيل مجموعة من اللجان المتخصّصة بهذه الثورة التكنولوجية التي تعبر عن التصور الجديد للزمان والمكان، ولم تقلص المسافات، بل حذفتها.

وقد صنّف مسح للمخاطر نشره المنتدى الاقتصادي المعلومات الخاطئة والمضلّلة التي ينتجها ويحرّكها الذكاء الاصطناعي، ويتسبّب بكثير من الإثارة بقدر ما يثيره من قلق، كأكبر عوامل الخطر في العامين المقبلين، لجهة العلاقة بين المعلومات المزيّفة والاضطرابات الاجتماعية، إلى جانب أزمة الديون الكارثية والتباطؤ الاقتصادي، والتدهور في المناخ، فالذكاء الاقتصادي يمثل الثورة الجديدة التي ستغيّر قواعد اللعبة والتي تنظر إليها الشركات فترة طويلة. يريد الجميع الذكاء الاصطناعي ليضمّ البيانات والجزئيات الجديدة وتشريع الاختبارات، فتتأثر جميع الصناعات، حتى النشاطات في عملية مكافحة الفساد ستعتمد الذكاء الاصطناعي لتبديد الدوائر غير المشروعة (المكسيك). هذا الاهتمام بالذكاء الاصطناعي سببه الإنتاجية. يجب أن يولد مكاسب إنتاجية بقيمة أربعة آلاف مليار دولار بحلول العام 2030، عبر تصاميم الجزئيات أو إنتاج سيارات في نصف الأوقات، أو التأثير على التوظيف، أو من خلال التدريب على استخدام مليارات البيانات. نظرة تفاؤلية لا تخفي طبيعة أنّ الذكاء الاصطناعي لن يتمكّن من التنبؤ بما سيفعله البشر غداً. أرسلت الدول الغنيّة والقوية وفوداً كبيرةً الى المنتجع السويسري لتعميق التعاون في مواجهة ضغوط، ولتقديم حلول جديدة لتحدّيات ارتفاع معدلات التضخّم ومخاوف الركود والتأهب للأوبئة والتغير المناخي (غالبا على حساب البلدان الصغيرة التي تحاول أن تنجح في الاقتصاد العالمي). وتقرّ بلدانٌ نامية عديدة بأن خزائنها المالية تتعرّض للضغوط وسط ارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة وارتفاع تكاليف الاقتراض (كانت جدولتها على رأس جدول أعمال القادة الأفارقة)، لكن أي توتر يؤثر على لغة المستثمرين. والعالم يواجه أزمة طاقة، أزمة مديونية وأزمة جوع عالمية. ومزيد من الألم يسيطر على العالم وسط توقّعاتٍ اقتصادية واستثمارية متدهورة بسرعة في ظل مؤشّر تباطؤ النمو الاقتصادي وتكاليف المعيشة وارتفاع أسعار الفائدة. واليوم يعيش 3,3 مليارات شخص في بلدان تنفق على مدفوعات الفائدة أكثر مما تُنفقه على التعليم والصحة.

لا تتعلق المسألة بشعار الملتقى كمركز حيوي ونابض في العلاقات الدولية، إنما تتعلق بالفرص المالية والمستقبلية، وخصوصا العائد الديموغرافي والديمقراطي، في ظل العودات المتتالية الى الماضي والحنين الى الديكتاتوريات والعنف والانقلابات والمجازر والإبادات وإهدار أرواح المدنيين في حروب تلغي مساحة الإنسانية، بدل إطلاق العنان للقوى العاملة في المستقبل وفي السلام، فالعالم مبتلٍ بأوبئة أخرى غير التي يجري التأهّب لها.

(كاتب لبناني)

كاريكاتير **عماد حجاج**

رواية حماس

علي أنوزلا

أخيرا أصدرت حركة حماس روايتها الخاصة عن هجوم 7 أكتوبر، وهي رواية لطالما انتظرها كثيرون من أنصار الشعب الفلسطيني عموما، ليس لأنهم كانوا في حاجة إلى التأكّد من صواب أهداف الحركة ودوافعها إلى تفجير واحدةٍ من أعظم المعارك ضد المحتل الصهيوني منذ قيام دولته الغاصبة، وإنما لرواية الأحداث من صانعيها الحقيقيين، فطوال مائة يوم وسبعة أيام بعد الهجوم غير المسبوق على إسرائيل، ظلت رواية الحركة غائبة أو مغيّبة عن قصد من عدة أطراف كانت تروّج الرواية الصهيونية، أو تتبنّاها من دون فحص أو تمحيص، كما وسائل إعلام غربية عديدة تردد الدعاية الصهيونية حقيقة مطلقة.

طبعاً، لا يعني أن إصدار «حماس» روايتها، وإنْ متأخّرة كثيرا، سيقلب موازين حرب السرديات، ولكنه سيجعل صاحب كل ضمير يستمع إلى وجهة النظر الأخرى، بما لها وما عليها، وقد حملت رواية «حماس» بين طياتها نقدا ذاتيا شجاعا، واعترافا، نادراً ما أقرّت به كثير من حركات التحرير، عندما قالت إنها «ربما حدثت أخطاء أثناء تنفيذ العملية، بسبب الانهيار المفاجئ للأجهزة الأمنية والعسكرية على طول الحدود بين إسرائيل وقطاع غزّة»، وفي هذا إشارة إلى عمليات القتل والاحتجاز التي طاولت مدنيين من المستوطنين الإسرائيليين من ضمنهم أطفال ونساء. والحقيقة، ليست هذه هي المرة الأولى التي تعترف فيها «حماس» بوقوع انفلات أمني في أثناء تنفيذ هجومها التاريخي على الكيان المغتصب، فقد سبق للشهيد صالح العاروري، أياماً قليلة بعد 7 أكتوبر، أن أشار، في حوار هاتفي مع قناة الجزيرة، إلى وقوع انفلات أمني على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، عندما لجأ الجيش إلى تفعيل «بروتوكول هنيبعل» وارتكب مجازر في حقّ مواطنيه، أو عندما أحدثت تلك الأحداث حالة من الفوضى في الجانب الفلسطيني، وأدت إلى عبور مواطنين ومسلحين السياج الفاصل وارتكاب أفعال من قبيل من رأيناه على شاشات التلفزيون في ذلك اليوم الصعب.

وما عدا هذا التصريح لم تصدُر عن الحركة أو قياداتها توضيحاتٌ أكثر عما حصل، خصوصا بعد تواتر روايات كاذبة كانت تروّجها الدعاية الصهيونية، وبنت عليها خطابَها لكسب جزءٍ كبير من الرأي العام الغربي في بداية الأحداث، بتصوير الحركة ومقاتليها أشخاصاً بدون رحمة اغتصبوا النساء وقتلوا الأطفال وجزّوا رؤوسهم بل وحرقوهم داخل أفران الطهي! ثم اتضح أن كثيرا من هذه الادّعاءات قد سقطت وكذّبتها وسائل إعلام إسرائيلية ومسؤولون إسرائيليون، وفشلت كل التحقيقات التي باشرتها الأجهزة الإسرائيلية في إيجاد دليل واحد يثبت صحة ادّعاءاتها. وكان يجب انتظار صدور هذه الرواية لتكشف «حماس» عن «بروتوكول» مقاتليها.

الحقيقة الثانية التي تبرزها الوثيقة أن «حماس» حركة مقاومة وطنية مشروعة الأهداف تستمدّ شرعيتها في مقاومة الاحتلال، مثل جميع حركات المقاومة التي عرفها العالم، تناضل من أجل حق شعبها المشروع في الحرية والاستقلال وتقرير مصيره بنفسه، باستعمال جميع وسائل المقاومة، بما فيها الكفاح المسلح حقّا مشروعا كفلته الشرائع والأديان، وأقرّته القوانين الدولية. وفي هذه النقطة، ردّ على كل الاتهامات السياسية التي تروّجها إسرائيل والولايات المتحدة وأنظمة غربية تتهم «حماس» بالإرهاب، وتسارع إلى وضع قادتها المقاومين على لوائحها السوداء، وتشبيهها بتنظيم داعش وغيره من الحركات الإرهابية المشبوهة. الأمر الآخر المهم الذي تؤكّد عليه الوثيقة رفضها كل أنواع الوصاية على الشعب الفلسطيني الذي أثبت بصموده وبسالة مقاومته أنه سيّد قراره، ومن حقه، مثل جميع شعوب العالم الحرّة، أن يقرّر مصيره بنفسه، بعيداً عن كل الشروط والإملاءات المُجحفة، ورفضاً لكل أنواع الوصاية والتواطؤ والخيانة، وبكلمات الوثيقة «لا أحد في العالم» له الحقّ في اتخاذ القرار نيابةً عن الشعب الفلسطيني الذي يعلّمنا يومياً دروساً كبيرة في المقاومة والصمود.

وتبقى أهمية وثيقة «حماس» أنها أكثر رواية متماسكة مضادّة خرجت من تحت الأنقاض والرّكام الهائل الذي خلفته الآلة الجهنمية الإسرائيلية، لتوقظ سذّجا كثيرين انطلت عليهم الدعاية الصهيونية السوداء، وفي الوقت نفسه، لتقول لمن يقف خلف هذه الدعاية ويروّجها ويتبناها ويدافع عنها إن حبل الكذب قصير، وإن الحقيقة هي التي ستنتصر في النهاية، فقضية الشعب الفلسطيني هي قضية شعب محتلّ منذ أكثر من مائة عام، وهو آخر شعب ما زال يعاني من الاحتلال، ويواجه واحداً من أبشع أنواع الاستعمار الإجرامي والعنصري، وقد آن الأوان للاعتراف بحقّه الطبيعي والشرعي في التحرّر وتقرير مصيره بنفسه.

> أهمية وثيقة «حماس» أنها أكثر رواية متماسكة مضادّة خرجت من تحت الأنقاض

(كاتب وإعلامي مغربي)

غزّة التي أيقظت العالم

ولاء سعيد السامرائي

من كان يتصوّر أن دولة الاحتلال العنصرية ستقف يوما في قفص الاتهام، وتُساءَل أمام محاكم القانون الدولي وأعين العالم عن جرائم الإبادة الجماعية التي تقترفها منذ أكثر من ثلاثة أشهر في غزّة ومدن فلسطين المحتلة. إنه حدث تاريخي أن تقوم جمهورية جنوب أفريقيا التي تحرّرت بعد نضال شاق من نظام الفصل العنصري بفضل التضامن العالمي مع قضيتها ومع قائد حركتها نيلسون منديلا، حدث تاريخي ليس فقط للفلسطينيين والعرب، بل لشعوب العالم التي خضعت تدريجيا للدعاية الصهيونية ولوبياتها التي تمدّدت في العقدين الأخيرين بشكل متسارع لإنهاء القضية الفلسطينية، خصوصا في أميركا وأوروبا.

لقد أيقظت غزّة العالم. منذ مائة يوم والعالم يشهد مواقف استثنائية وشجاعة تدين دولة الاحتلال على جرائمها التي لم ير العالم مثيلاً لها حتى في الحرب العالمية الثانية، ولا في معسكرات الاعتقال النازي، ملايين الفيديوهات تبادلها الشباب ليفضحوا ما يحصل، ولتكون المرّة الأولى التي تنقل فيها جرائم الحرب وجرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية بشكلٍ مباشر على الملأ في العالم عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، رغم محاصرة أكثر من وسيلة منها للمحتوى المتعلق بالحرب على غزّة، كثير من الشرائح والأشخاص، وفي مختلف المجتمعات وأماكن العمل غادروا موقف المتفرّج والمتردّد والخائف، واتخذوا مواقف الأحرار والشجعان والالتزام الأخلاقي الذي حاربته الأوساط الصهيونية ومجاميع اللوبيات في أميركا والغرب في العقدين الأخيرين، عبر تسيّد العولمة وفرض قيم تسليع كل شيء، من ضمنه البشر، بحجّة أن كل شيء في الحياة أمر هشّ، فلم لا يكون الوجود وقيمة الإنسان بدوره هشّا، وكذلك دينه وبلده وحدوده.

أول من اتخذ موقفا داعما للشعب الفلسطيني هو رئيس حزب فرنسا الأبية، جان لوك ميلانشون الذي وصل إلى المرتبة الثانية في ترشّحه للرئاسة بنسبة 20% من أصوات الشعب الفرنسي ويعتزم خوض الانتخابات المقبلة، رفض ميلانشون هذه الأيديولوجيا، ورفض في اليوم التالي للحرب على غزّة الخضوع لتجييش أبواق الإعلام الصهيوني الفرنسيين ضد الفلسطينيين، ليقف وحده مع حزبه المؤثّر بنوابه الـ 75 في الجمعية الوطنية إلى جانب الشعب الفلسطيني وإلى صفّ المقاومة التي يشيطنها اللوبي الصهيوني وأتباعه هنا، ويشيطن معها كل من يدافع عن الفلسطينيين.

هذه مرة نادرةٌ يقف سياسي وحزب هذه الوقفة الأخلاقية والسياسية مع العدالة والحقّ الفلسطيني. رغم التهديدات العديدة بالموت التي تلقاها (جرى الحكم على شخصين هما صهيونيان على الأغلب)، يرفض ميلانشون الانصياع لضغوط صهاينة واتّباع دولة الاحتلال منددا بموقف الرئيس ماكرون وحزبه وكثيرين من نواب الجمعية الوطنية من اليمين المتطرّف، كذلك وقف ولعدّة مرّات نوابٌ من حزب فرنسا الأبية، رافضين الابتزاز بسلاح معاداة السامية المُشرع بسهولةٍ ليهزّوا الجمعية الوطنية بإدانة الكيان الصهيوني وجيشه المسمّى الجيش «الأكثر أخلاقية» كذبا وزورا، مطالبين الحكومة بموقف إنساني يتّخذه الرئيس ماكرون لوقف إطلاق النار فورا، وفرض عقوباتٍ على حكومة نتنياهو، والعودة إلى سياسة فرنسية خارجية متّزنة ومتوازنة، لا تدعم الحرب والجرائم التي تقترفها حكومة يمينٍ متطرّف وحكومة فاشية تسلح المستعمرين لقتل الفلسطينيين.

ستكون لإعادة تصدر القضية الفلسطينية في الشأن العام في فرنسا آثار كبيرة وواسعة في المجتمع الفرنسي الذي يمنع عليه، منذ عقدين، الكلام عن فلسطين والشعب الفلسطيني. ووصل الأمر إلى حد التجريم أخيراً مع الحرب على غزّة. وكان جان لوك ميلانشون السياسي الأوروبي الوحيد الذي ذهب الى محكمة لاهاي، ليتابع عن كثب الاستماع لوفد جنوب أفريقيا والتداول مع وزير عدلها، كما عقد ميلانشون أيضا مؤتمراً صحافياً لإسناد وزير العدل في حكومة جنوب أفريقيا الذي يرفع وحكومته، بشجاعة كبيرة في زمن الصهيونية المتمدّد، دعوى الإبادة الجماعية ليقدّم ملفا متينا ورصينا موثّقا بالأفلام والصور عن جرائم الاحتلال منذ مائة يوم في غزّة بثت جلساتها بالمباشر حول العالم، ليلحق بالكيان الخسارة الأهم والأكبر التي لحقت به منذ زرعها المشؤوم في أرض فلسطين. وكان لموقف وزيرة الخارجية البلجيكية التي طالبت بعقوباتٍ ضد دولة الاحتلال، وانتقدت موقف الاتحاد الأوروبي، أثرٌ كبيرٌ في تحشيد الرأي العام البلجيكي والأوروبي لدعم غزّة، وطالبت وزيرة الحقوق الاجتماعية الإسبانية بأن تقطع دول الاتحاد الأوروبي علاقاتها مع دولة الاحتلال، وبالاعتراف بدولةٍ فلسطينيةٍ لإحقاق العدالة، وجرى الأمر نفسه في البرلمان الأيرلندي الذي عبّر فيه أكثر من نائب عن إدانته الإجرام الصهيوني الذي بدأ منذ 75 عاماً، وليس في 7 أكتوبر، ضد الشعب الفلسطيني، وطالبوا بعقوباتٍ لردع الكيان الإجرامي ولوقف الحرب الظالمة.

وجاءت الدهشة التي أربكت الصهاينة من الولايات المتحدة التي شهدت تظاهرات تضامن في أكثر من 50 مدينة، منها تظاهرات الجالية اليهودية بشعار «ليس باسمنا»، وهبّ الشباب في الجامعات المرموقة، مثل ستانفورد وييل وكولومبيا وهارفارد، لينقلب الرأي العام الأميركي، وخصوصا شبابه، وفقا لاستطلاعات الرأي بشكل كبير في صالح الشعب الفلسطيني، بعد أن كان متعاطفا إلى وقت قريب مع سردية الاحتلال، ومع روايه البكائية المكرّرة للهولوكوست التي ضجر ومل منها شباب أميركا وأوروبا. لقد نزعت الحرب على غزّة وجرائم الاحتلال قناع منتجات الأكاذيب المختلفة التي تبيعها الدولة، وتسترزق منها في تجارة رابحة وواسعة.

لأول مرّة تتجرأ صحفية أميركية ومقدّمة برامج تُدعى آني مارتن بالقول علنا ومن دون خوف من إقالة أو اتهام بمعاداة السامية كما يجري اليوم، عن اغتيالات الصحافيين: يقتّلون الصحافيين لأنهم لا يريدون منا معرفة الحقيقة، بشكل ممنهج يقتلون الناس، إنهم لا يريدون أن يتركوا أي مجتمع حضري، إنهم يدمّرون كل ما هو مشرق وجميل. لقد شاهدت مقطعا لوحدة العناية المركّزة للخدّج الذين تركوا ليموتوا بعد اقتحام الجنود الإسرائيليين للمستشفى وتدميرهم لها، تصرخ بحرقة ودموعها تحتبس في عينيها وتقول: من يفعل هذا ؟ من؟ من الذي له أدنى قدر من الإنسانية يرى أطفالا رضعا ممددين لا حول لهم ولا قوة ويتركهم ليموتوا؟ إنهم لا يريدون أن نرى هذا؟ الحقيقة أن الشعب الفلسطيني ممنوعٌ عليه حقّ الوجود الإنساني، وحقّ الحرية».

أن تصرّح صحافية أميركية في قناة تلفزيونية علنا بمثل هذا الكلام أمر مستحيل بوجود شرطة حرية التعبير الصهاينة في كل مدينة أميركية لمراقبة من يجرؤ على خدش سمعة الكيان العنصري، لكنها غزّة التي نزعت عن القتلة والمجرمين أقنعة الكذب، وتُظهر حقيقة الوجوه الصهيونية! أما الفيديو الذي حصد ملايين المشاهدات فكان لأم أميركية شابة يملأها الغضب تقول إنها ما كانت تعرف دولة الاحتلال ولا تاريخ فلسطين، لكنها صُدمت اليوم عندما بدأت تقرأ عن فلسطين وشعبها، وهي قد استيقظت على الحقيقة، ولن تتوقف عن الدفاع عن الشعب الفلسطيني، وتقسم بأنها ستروي لأولادها وأحفادها جيلاً بعد جيل عن جرائم إسرائيل في غزّة وفلسطين.

هكذا يسقط القناع أيضا بالنسبة لفنانين عديدين مغنين وممثلين في أميركا وبريطانيا ليلتحقوا بقائمة مهمة، تتصدّرها الممثلة الكبيرة سوزان ساراندون، المعروفة بدعمها القضية الفلسطينية، والمغني البريطاني روجرز وترز، الذي رغم تهديده في حياته وعمله صرح بأنه لن يترك دعم الشعب الفلسطيني، وعشرات آخرين في العالم، منهم المغني الأيرلندي، سيث وايتكينز، الذي جعل شباب العالم يصدحون بأغنيه جميلة ومؤثرة تروي تاريخ فلسطين واغتصاب أرضها عام 1948. لقد أيقظت غزّة العالم، وفتحت عيون الناس في العالم على حقيقة الكيان وتاريخ استعماره الإرهابي العنصري، وعلى حقّ الشعب الفلسطيني وعدالة قضيته ومقاومته، كانت شرارة البداية لوعي أدّى إلى تضامن عالمي لأجيال منهمكةٌ منذ أكثر من عقد في شبكات التواصل الاجتماعي، وإلى تحرّك واسع لشرائح الشباب التي تخرُج أسبوعياً، لتتظاهر وتبحث عن كل ما يخصّ فلسطين لمعرفة الحقيقة، لتكون بداية التغيير في الموقف من الاحتلال وصورته وفك سلاسل الاستعباد من مظلوميات إسرائيلية تأنيبية، فرضت منذ عقود على المجتمعات الغربية لتسويقه ودعمه والتعاطف معه.

> فتحت غزّة عيون الناس في العالم على حقيقة الكيان وتاريخ استعماره الإرهابي العنصري

(إعلامية عراقية في باريس)

القاصف والمقصوف وتلك المنطقة

أرنست خوري

الأردن يقصف أهدافاً في سورية. تركيا وإيران كلاهما تقصفان داخل العراق وسورية. القصف الروسي لسورية لم يعد خبراً لكثرة ما يتكرر منذ 2016. باكستان تنضم إلى بنك أهداف إيران كبدل عن ضائع اسمُه إسرائيل، فتردّ إسلام أباد باستهداف مناطق في «الجمهورية الإسلامية». أميركا تقصف في العراق وفي سورية واليمن. إسرائيل تقصف سورية منذ سنوات وتفجر أهدافاً داخل إيران. كذلك هي تضرب لبنان منذ أربعة أشهر، وهناك في لبنان من يقصف إسرائيل التي يبدو القصف وصفاً هزيلاً لما ترتكبه في غزة والضفة الغربية.

هذا سردٌ موجز لحال «المنطقة» اليوم. و«المنطقة» كأنها صارت تسمية خاصة بالبلدان الشرقية المطلة على البحر المتوسط غرباً، وصولاً إلى أطراف إيران شرقاً مع تمدد لا يتوقف شمالاً وجنوباً. حتى ولو قلت «المنطقة» بأي لغة في سياق كلام عن حروب ومصائب، أغلب الظن أن يذهب عقل المستمع إلى بلدان منطقتنا إياها. كلمة «الإقليم» فضفاضة. تسميتا الشرق الأوسط والأدنى إشكاليتان على اعتبار أنهما مصطلحان سياسيان لا جغرافيان لمساحات تتوسع أو تنحسر حسب زاوية الخبر وتحليله وسياقه والهدف الكامن عند راوي الحدث أو فاعله. الشرق الأوسط أحياناً يصل إلى أفغانستان مثلاً حين كان يُراد تصوير مقاومة السوفييت أو الأميركيين هناك جزءاً من جهاد عالمي مولود في بلدان العرب بالدرجة الأولى. حيناً آخر يشمل العراق وبلدان الخليج العربي. قبرص تصبح من الشرق الأوسط في الحديث عن تقسيم الجزيرة على أساس ديني - قومي ودور تركيا في أزمتها، أو عندما تعلو صرخات القبارصة هذه الأيام ضد السماح للبريطانيين باستخدام قواعدهم العسكرية في أكروتيري ودكليا لقصف الحوثيين في اليمن. اليمن أيضاً يُضم أحياناً إلى الشرق الأوسط رغم بعده الجغرافي وصلة قرابته بالقرن الأفريقي أكثر من ارتباطه الجغرافي ببلاد الشام ومحيطها. إسرائيل تقع في قلب الشرق الأوسط رغم اعتراضات رافضي مصطلح الشرق الأوسط ووجود تلك الدولة، فيضعونها بين مزدوجين في كل مرة يضطرّون إلى ذكرها، وكأنه يمكن أن تحارب أو أن تقاوم وأن تواجه دولة غير موجودة. «المنطقة»، لكثرة ما هي حمّالة أزمات وحروب وكوارث، صارت مرادفاً لبلداننا، تماماً مثلما أن كلمة «الحزب» في لبنان باتت تعني تلقائياً «حزب الله»، الحزب الوحيد والمطلق والفاعل للغاية، ويا للصدفة، في «المنطقة» ومآسيها وخرابها. زعماء حزب سيصبح عمره قرن كامل في غضون بضعة أشهر، أي الحزب الشيوعي اللبناني، لا يخجلون من استخدام مصطلح «الحزب» عندما يقصدون وكيل إيران في لبنان لا حزبهم هم، وكأنهم كانوا يتمنون أن يكون جيش حسن نصر الله ودولته، حزبهم.

والحال أن في «المنطقة» اليوم عشرة بلدان تَقصف وتُقصف. خمسة من أعضاء نادي المقصوفين دول عربية إما محكومة من إيران فعلياً، أو أن لطهران حلفاء موثوقين فيها. حتى في حالة البلد العربي السادس الذي يَقصُف هذه الأيام من دون أن يُقصف، أي الأردن، تجد أيادي إيران طويلة في سبب إقدامه على القصف، جنباً إلى جنب مع التواطؤ العربي المديد، وعمّان طليعية فيه، دعماً لنظام بشار الأسد ومداً ليد العون له، فيأتي الشكر تدفقاً لمخدرات بالأطنان من عصابات النظام. ومن يقول النظام السوري والكبتاغون، يقول بالضرورة إيران وحزبها الإلهي إلى حين حسم السباق الروسي - الإيراني على لقب الأقوى في سورية المقسمة ما بين أربع سلطات. أربعة بلدان عربية تُقصف إذاً، لبنان والعراق وسورية واليمن، بينما الخامس، فلسطين يُباد، ولبنان مرشح لمصير مشابه. لكن لا داعي للهلع، فإيران لن تترك أولادها يهلكون، يطمئننا وكلاؤها. لا داعي لكي يقنعوننا بنظريتهم، فالشاهد أقوى من الكلام: إيران تتهم الموساد بتفجير جوار قبر قاسم سليماني في كرمان، فيدور المدفع 180 درجة ويقصف باكستان وكردستان العراق بدل إسرائيل. صدق من قال إن حلّ القضية الفلسطينية يحقق إنجازين هائلين: إنهاء تصفية جماعية لشعب ولبلد ولتاريخ وأرض وحقوق، ثم وقف استغلال قضية بهذا النبل من قبل نظام المتاجرة بالدم وبالقضايا.

سورية وغزّة في 2024

مروان قبلان

فيما تتركّز الأنظار، بشكل مبرّر بالمطلق، على العدوان الإسرائيلي المستمرّ من دون هوادة على غزّة، منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول، وفيما يظلّ أكثر المراقبين «مهمومين» في البحث عن إجابة للسؤال الافتراضي المتّصل باحتمال توسّع دائرة الحرب، تشهد الساحة السورية تطوّرات مهمّة، لا يلفت انتباه كثيرين منها سوى تلك المتّصلة بالحرب في غزّة، من قبيل شنّ إسرائيل، مثلًا، هجمات، تزايدت وتيرتها في الفترة الأخيرة، تستهدف خصوصاً قياديين في الحرس الثوري الإيراني، أو بحزب الله اللبناني، في حين أن الساحة السورية تشهد، تحت حجابٍ من سُحب الدّخان التي ترتفع في غزّة، جملة تغييرات هامة تمسّ بنية النظام، ومؤسّساته، وآليات عمله، وتطرح أسئلة كثيرة بشأن توقيتها والغاية منها. على مدى الشهور الثلاثة الماضية، أي في ذروة جلبة الحرب على غزّة، وفي غيابِ ملفتٍ عنها، انطلقت عملية إعادة هيكلة واسعة طاولت أبرز مراكز قوة النظام ومؤسّساته. بدأت التغييرات بإعادة هيكلة مؤسّسة الرئاسة، حيث تم إلغاء منصب وزير شؤون رئاسة الجمهورية، وهو المنصب الذي يتولّى عادة نقل سياسات الرئاسة إلى بقية مؤسّسات الدولة، خصوصا مجلس الوزراء، ليُصار إلى ترجمتها وتنفيذها، وتمت الاستعاضة عنه بمنصب الأمين العام لرئاسة الجمهورية، وهو منصب تقني - إداري يخلو من أي بعد سياسي. ورغم أنه يصعُب فهم الغاية من هذه الخطوة، وما إذا كانت مجرّد نقلة تنظيمية بحتة، إلا أنه يمكن قراءتها أيضاً في سياق توجّه إلى تعزيز دور رئاسة مجلس الوزراء وتفعيله، بمعنى أن الأمين العام للرئاسة سوف يتولّى مهمّة التنسيق، وليس إصدار التعليمات، لرئاسة الحكومة، كما كان الحال سابقاً.

بالتوازي مع التغييرات في مؤسسة الرئاسة، تم إطلاق مسار يهدف، على ما يبدو، إلى إعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية، حيث توالت في الفترة الأخيرة المراسيم والقرارات التي تصبّ في اتجاه إعادة بناء الجيش، وتحويله من جسم يعتمد على التجنيد الإلزامي إلى جسم احترافي يعتمد على المتطوعين أو المتعاقدين، مع توجّه إلى إلغاء خدمة الاحتياط أو تقليصها. ورغم أن أسباباً اقتصاديةً قد تكون الدافع الرئيس لهذه الخطوة، إلا أن إعادة هيكلة الجيش لطالما كانت أيضاً مدخلاً رئيساً لأي حل سياسي للأزمة في سورية. ينطبق الأمر نفسه على التغييرات التي طاولت الأجهزة الأمنية في الفترة الأخيرة، إذ جرى إلغاء أقسام كبرى في بعض أجهزة الأمن ودمج أقسام أخرى. وتذهب تقديراتٌ إلى أن الهدف النهائي هو إنشاء ثلاثة أجهزة أمنية كبرى (داخلي - خارجي - وجهاز أمن عسكري يختصّ بشؤون الجيش). ومن غير الواضح ما إذا كانت عملية الهيكلة سوف تتضمّن كفّ يد أجهزة الأمن عن التدخّل في حياة المواطنين، وفرض نوع من الوصاية على مؤسّسات الدولة، هذا سؤال يبقى رهن الوقت للإجابة عنه.

يمكن أن نسترشد في محاولة الإجابة عن هذا السؤال بالتطوّرات التي تشهدها، أو يرجّح أن تشهدها، علاقات النظام الخارجية، من قبيل ما يقال عن تنسيق مع النظام في عمليات القصف (العشوائي) التي يقوم بها سلاح الجو الأردني في مناطق جنوب سورية لاستهداف عمليات تهريب المخدّرات والسلاح، والتوجّه نحو استئناف التواصل العربي مع النظام، واستئناف وشيك للمفاوضات مع تركيا، وأخيراً ما نشرته «المونيتور» عن خطّة أميركية لإنشاء «شراكة» بين قوات سوريا الديمقراطية (قسد) والنظام لمحاربة داعش، استباقاً لانسحاب محتمل للقوات الأميركية من مناطق شرق الفرات تفرضه أجواء الانتخابات الرئاسية الأميركية، بفعل الهجمات التي تتعرّض لها بسبب موقف واشنطن من حرب غزّة. من الصعب القفز إلى استنتاجات كبرى في هذه المرحلة، لكن من المهم إبقاء عين على غزّة وثانية على دمشق، فمصير المنطقة بات معلّقاً بما يجري بين المدينتين.

باب المندب على صفيح ساخن

علي العبدالله

شكّل منع حركة أنصار الله (الحوثيين) اليمنية السفن الإسرائيلية والسفن المتوجهة إلى الموانئ الإسرائيلية من المرور عبر مضيق باب المندب توسيعا للمواجهة الدائرة بين القوات الإسرائيلية وكتائب الشهيد عز الدين القسّام، الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، والفصائل الفلسطينية الأخرى في قطاع غزّة، وتصعيدا للضغوط الإقليمية والدولية على الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية من أجل وقف الإبادة الجماعية التي ينفذها الجيش الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني هناك. وقد جاءت الضربات الجوية والصاروخية التي وجهتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضد مواقع عسكرية لـ«الحركة» على الأرض اليمنية لتصب الزيت على نار المواجهة وترفع درجة التحدي في ضوء تمسّك «الحركة» بموقفها ووضعها السفن الأميركية والبريطانية على قائمة أهدافها، واستهداف بعضها، وتوجيه ضربات أميركية استباقية ضد مواقع إطلاق الصواريخ والمسيّرات على البر اليمني، بلغت إلى كتابة هذه السطور سبع ضربات، واعتراض الصواريخ والمسيّرات التي تطلقها «أنصار الله» باتجاه سفن الشحن والقطع البحرية الأميركية والبريطانية.

وتدفع الضربات الوضع نحو مزيدٍ من التصعيد يُنذر بانفجار مواجهةٍ إقليميةٍ شاملة، فهي إعلان واضح من الولايات المتحدة عن أنها متمسّكة بدورها وحضورها في منطقة لها أهمية استراتيجية بالغة لمصالحها ومصالح حلفائها، وأنها لن تستنكف عن الضرب بقوة للحفاظ على هيمنتها وسيطرتها على هذا الممرّ الملاحي الدولي الهام. يتم عبور 15% من السلع المستوردة من آسيا والخليج العربي إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا، و21,5% من النفط المكرّر، وأكثر من 13% من النفط الخام و30% من تجارة الحاويات من البحر الأحمر.

أرتبط تحرّك حركة أنصار الله اليمنية في البحر الأحمر بتقاطع مصالح بينها وبين إيران تحقق هي مكانة لدى الرأي العام العربي من خلال ربط تحرّكها بدعم الشعب الفلسطيني وتحدّيها الولايات المتحدة، التي باتت مكروهة لدى الرأي العام العربي والإسلامي على خلفية تأييدها ودعمها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة، ما يحوّلها إلى قوة إقليمية، ويضفي على طموحاتها شرعيةً، ويعزّز دورها في مستقبل اليمن. وتحقق إيران بإبراز نفوذها في الإقليم عبر إشعال كل الجبهات الممكنة بواسطة أذرعها المليشياوية في سورية والعراق ولبنان واليمن، وتوظيف ذلك لحجز موقع متقدّم في المساومات السياسية والدبلوماسية لتحقيق هدفها الجيوسياسي والجيواستراتيجي بالاعتراف بنفوذها في الإقليم والتسليم به. واستخدام سردية مساندة الشعب الفلسطيني في التحريض على التحرّك الأميركي، بدءا بالهدف من تشكيله تحالف «حارس الازدهار» وصولاً إلى توجيهه الضربات ضد مواقع «الحركة» باعتباره دعما لإسرائيل في عدوانها على الفلسطينيين، ما وضع الإدارة الأميركية أمام معضلة تبرير تحرّكها العسكري، الذي تقول إنه رد على مهاجمة «الحركة» للسفن التجارية العابرة من مضيق باب المندب، وتهديدها حركة الشحن في هذا الممر الدولي الحيوي، والعمل على فصل تحرّكها عن المواجهة الدائرة في قطاع غزّة. فللبحر الأحمر، بموقعه ودوره في الملاحة الدولية، أهمية كبيرة جعلته ساحة لصراع جيوسياسي بين القوى العظمى عبر السعي إلى حجز موطئ قدم فيه، وبالقرب من ممرّه الحيوي، حيث القواعد الأميركية والفرنسية والصينية متجاورة ومتزاحمة في جيبوتي، والقاعدة الروسية في ميناء بورتسودان السوداني، ما جعل الموقف فيه دقيقا وحسّاسا وخطرا، زاد في خطورته سعي قوى إقليمية متوسطة إلى لعب دور وازن فيه من خلال إقامة قواعد عسكرية على سواحله ونشر قطع بحرية في مياهه، تركيا وقاعدتها في الصومال، كانت بصدد إقامة قاعدة بحرية في جزيرة سواكن السودانية بالاتفاق مع الرئيس السوداني السابق عمر البشير، ألغي الاتفاق بعد إطاحته، وإيران وقاعدتها في ميناء عصب الإريتري وإسرائيل وقواعدها في أرخبيل دهلك الإريتري، جزر «ديسي» و«دهوم» و«شومي»، والسعودية في جيبوتي، وقوى صغيرة مثل الإمارات في ميناء عصب الإريتري وجزيرة سوقطرى اليمنية، وسيطرة قوى يمنية متنافسة على جزر وموانئ اليمن، حركة أنصار الله على موانئ الحديدة والصليف والمكلا، وقوات المقاومة الوطنية بقيادة العميد طارق صالح، ابن شقيق الرئيس اليمني الأسبق علي عبد الله صالح، على باب المندب، والمجلس الانتقالي الجنوبي على ميناء عدن والحكومة اليمنية المعترف بها دوليا على ميناء المخا.

أثارت الضربات الأميركية البريطانية مخاوف القيادة الإيرانية من إضعاف عزيمة «الحركة» واستسلامها للضغوط العسكرية، خصوصا بعد سحب البحرية الإيرانية قطعها من البحر الأحمر إبّان القصف الأميركي البريطاني على مواقع «الحركة»، لتحاشي الاستفزاز والمواجهة المباشرة؛ وتحوّل المواجهة على جبهة جنوب لبنان بين حزب الله والقوات الإسرائيلية على الضد من طموحاتها في ضوء تصعيد القصف الإسرائيلي وتوسّعه واستهدافه مواقع وقيادات فرقة الرضوان وقتل عدد من قادتها، فلجأت إلى استعراض ضخم للقوة بعرض عضلاتها العسكرية وقدراتها الصاروخية، مداها ودقّتها، بقصف مواقع في كردستان العراق وسورية وباكستان، في رسائل إلى الداخل الإيراني والحلفاء في الإقليم، لرفع معنوياتهم وتعزيز ثقتهم بها، وللأعداء، لردعهم ولجم اندفاعاتهم بعد قيامهم بأعمال تشي باستخفافهم بها وبقدراتها الردعية؛ تجاهل حكومة الإقليم تحذيراتها بشأن وجود قواعد لأحزاب كردية إيرانية على أرض الإقليم تعمل ضد النظام الإيراني؛ تفجير كرمان قرب قبر قاسم سليماني ذهب ضحيته أكثر من مائة مدني تبنّاه تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، قتل العشرات من ضباط الشرطة الإيرانيين في انفجار هز قاعدتهم في مدينة راسك قرب الحدود الباكستانية تبنّاها جيش العدل البلوشي الذي يقيم قواعده داخل باكستان. لكن الرد الباكستاني السريع بضربة داخل الأراضي الإيرانية (80 كيلومتراً عن الحدود)، بعد يومين من الضربة الإيرانية، والغارة الإسرائيلية على مبنى في حي المزّة الدمشقي وقتل خمسة من قادة الحرس الثوري الإيراني، بينهم مسؤول استخبارات فيلق القدس في سورية والعراق، أجهض خطوتها لاستعادة قوة ردعها ودفعها إلى تحريك أذرعها في الحشد الشعبي العراقي لقصف قاعدة عين الأسد بـ20 صاروخا بالستيا متوسّط المدى. اعتبر استخدام الصواريخ البالستية مجازفة وتصعيدا خطيرا رفع درجة التوتر في العراق.

جدّد التصعيد الميداني في أكثر من موقع الهواجس والمخاوف الإقليمية والدولية من الانزلاق نحو مواجهة شاملة نتيجة تهور بعضهم أو خطأ في حساباتهم، فإيران، التي سبق ونأت بنفسها عن عملية طوفان الأقصى، عادت لتربط التصعيد الميداني الحاصل نصرة للشعب الفلسطيني بتشكيلها وتفعيلها محور المقاومة

> إيران التي نأت بنفسها عن عملية طوفان الأقصى عادت لتربط التصعيد الميداني الحاصل نصرة للشعب الفلسطيني بتشكيلها وتفعيلها محور المقاومة

> إعلان واضح من الولايات المتحدة أنها متمسّكة بدورها وحضورها في منطقة لها أهمية استراتيجية بالغة لمصالحها ومصالح حلفائها

وتوظيفها لمليشياته في المواجهة المشتعلة، ما يجعل مطالبتها بمكاسب استراتيجية في الإقليم، وأبرزها خروج الولايات المتحدة منه، أمرا مبرّرا. وقد شجّعها على رفع سقف مطالبها تقديرها لحساسية اللحظة السياسية بالنسبة للإدارة الأميركية، سنة انتخابات رئاسية، وعدم وجود إجماع غربي حول قيادة الولايات المتحدة قوة «حارس الازدهار»، حيث تحفّظت فرنسا وإسبانيا وإيطاليا على ذلك، وقرار الاتحاد الأوروبي تشكيل قوة بحرية خاصة لحماية الملاحة في البحر الأحمر، ورفض دول عربية وازنة، السعودية ومصر والإمارات، المشاركة فيها. لكن وجاهة هذه الاعتبارات لا تلغي وجود نقاط ضعف في موقفها، أبرزها الحرج الذي تسبّبه لها عمليات إسرائيل ضد قادتها العسكريين في سورية وضد قوة النخبة في حزب الله اللبناني، فرقة الرضوان، ما جعلها في موقفٍ دفاعي لا تريد البقاء فيه، وثانيها عدم قدرتها على الجزم بمدى سيطرتها على قرار حركة أنصار الله والحدّ من طموحاتها الكبيرة للعب دور قوة إقليمية، على شاكلة حزب الله اللبناني، تعتقد «الحركة» أنها حصلت على ذلك من خلال مواجهتها مع الولايات المتحدة في البحر الأحمر، واندفاعها نحو التصعيد من أجل تأكيد ذلك، والتي قد تدفع الأوضاع نحو حرب إقليمية واسعة، وهو ما تحاول القيادة الإيرانية تجنّبه خوفا من نتائجها غير المضمونة، وعدم الجزم بقدرتها على استخدام «الحركة» ورقة مساومة وجعلها عند منعطف محدّد توقف هجماتها ضد سفن الشحن والقطع البحرية الأميركية والبريطانية. وقد زاد موقفها دقّة وحرجا تغيير الإدارة الأميركية مقاربتها في التعاطي معها ومع أذرعها، حيث باتت تحمّلها مسؤولية أعمال أذرعها وتردّ على كل ضربة على مواقعها في سورية والعراق واليمن بقوة أكبر.

الإدارة الأميركية هي الأخرى عالقة في مأزق دقيق، من جهةٍ لا يناسبها الانخراط في حربٍ إقليميةٍ واسعة في سنة انتخابية. ومن جهةٍ ثانية، لا يناسبها أن تبدو متردّدة في مواجهة الهجمات المتصاعدة ضد قواتها في سورية والعراق وضد السفن في البحر الأحمر، خاصة مع تعالي أصوات في الكونغرس تطالبها باستهداف النظام الإيراني وأذرعه عبر حملة شاملة من الإجراءات العسكرية والدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية، فلجأت إلى الضربات الجراحية ضد أذرع إيران في سورية والعراق، وأخرى استباقية ضد حركة أنصار الله في اليمن، وضعتها «الحركة» بمواصلتها عرقلة مرور السفن أمام خيار التصعيد والذهاب لمواجهة واسعة معها في حربٍ مديدة، وقد أضعف موقفها المؤيد والداعمَ للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة وموقفها الرخو من عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وعجزها أما تعنت نتنياهو فرصها في تشكيل تحالف واسعة ضد «الحركة» وتسويق سرديّتها عن اليوم التالي في غزة وشكك في جدية طرحها لحل الدولتين.

التوتر شديد والأسلحة مذخّرة ولحظة الانفجار ليست بعيدة، ما لم تتغير المقاربات وتبدأ خطوات عملية على طريق التهدئة ونزع فتيل المواجهة.

(كاتب سوري)

دروس في دعوى جنوب أفريقيا للعدالة في مصر

أحمد مفرح

شهدت محكمة العدل الدولية في لاهاي يومي 11 و12 يناير/كانون الثاني 2024 جلسات استماع في القضية المرفوعة من جنوب أفريقيا، والتي تتهم فيها إسرائيل بارتكاب جرائم إبادة جماعية في غزة، وذلك في الدعوى التي قدمتها في 29 ديسمبر/ كانون الأول 2023، بالمخالفة لاتفاقية الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية لعام 1948، والتي وقّع عليها البَلدان، المدّعي والمدّعى عليه. من أهم دروس هذا الحدث أنّ العالم العربي فوجئ، وربما استغرب، خطوة دولة جنوب أفريقيا، فرغم جرائم إسرائيل المتكرّرة ضد الفلسطينيين والعرب، طوال عقود، اتضح أنه لم تجرؤ دولة عربية أو إسلامية على تقديم دعوى قضائية ضدّها، مستخدمة الآليات القانونية المتاحة. ومن المؤكّد أن الضغوط السياسية وقفت حائلاً بين الدول العربية والإسلامية وبين اللجوء لمثل هذا الموقف، لكن تحرّك بريتوريا فتح الباب ربما على مصراعيه أمام خطوات مشابهة. كما أن تحرّك دولة جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدولية، في لاهاي، فتح جرحاً غائراً في الضمير الإنساني، ونافذة على الجرائم المنسية، بعدما لفتت ناميبيا، فجأة، إلى الجرائم التي ارتكبها الاستعمار الألماني بحقّ شعبها بين عامي 1904 و1908، والتي عرّفتها بأنّها أول إبادة جماعية في القرن العشرين. وجاء الإعلان الناميبي ردّ فعل على انضمام الحكومة الألمانية لإسرائيل في المحكمة، بعدما أعلنت أنها ستتدخل كطرف ثالث لدعم إسرائيل في قضية الإبادة الجماعية المرفوعة ضدّها. ويبدو الموقف الألماني كأنه يشير إلى أنّ أسهل طرق التكفير عن ارتكاب مذبحة وإعلان التوبة والندم مساندة مذبحة أخرى أشدّ وأنكى، يقول قائل، وكأنّ المذابح تُنسي بعضها، والأحدث منها يغطّي على الأقدم! فيما يؤكد موقف ناميبيا أن الجرائم ضد الإنسانية لا تُنسى ولو مر قرن عليها. الأمر الثالث أن منظمات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية اعتبرت أن جلسات استماع محكمة العدل الدولية بشأن انتهاكات إسرائيل لاتفاقية الإبادة الجماعية خطوة ضرورية للمساعدة في حماية المدنيين الفلسطينيين، وتوفير بصيص أمل بتحقيق العدالة الدولية. وأعتقد أن الخطوة يمكن أن تتسع لتتجاوز قطاع غزّة، وتمنح المظلومين أملاً، وفرصاً للاحتماء بمظلة العدالة، عبر الآليات الأممية والاتفاقيات الدولية في حلّ النزاعات، وتحقيق السلم والأمن الدوليين. لقد أعادت بريتوريا الحياة لهذه الآليات، وأعادت ضخّ الدماء في شرايين مؤسّسات العدالة، حيث ظهر مدى أهمية العمل الذي قامت به تلك الآليات، وتوصيفها وقائع الجرائم اليومية في غزّة من قوات الاحتلال الإسرائيلي، أهمهم المقرّران الخاصّان، وفي القلب منهم المقرّرة الخاصة المعنية بالأراضي الفلسطينية المحتلة في التعريف القانوني بجرائم الاحتلال اليومية بحقّ الفلسطينيين. وتؤكد القضية على أهمية المساءلة الدولية في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وقوانين الحرب. ففي 24 مايو/ أيار 2021، صرّح المقرّر الأممي الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، مايكل لينك، أن المدافعين عن حقوق الإنسان الدوليين والإقليميين (لم يسمّهم) يحضّرون قضية ليكونوا قادرين على عرضها على محكمة الجنايات الدولية، بشأن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزّة، فاعتقاد الجناة بحمايتهم، دوماً، من العقاب يفتح باباً لتكرار جرائمهم، كما يضيف قتلة محتملين إلى قوائم الجرائم، فالتعاطي الليّن مع الجرائم لا يوقفها، بل يساعد على تكرارها، ومنح الجناة فرصاً للاستقرار، وتعدّد أنماط جرائمهم وأشكالها. وقد أزالت القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا الكثير من الضرر الذي طاول ثقة المتابعين والمهتمين بالشأن الحقوقي، بالقانون الدولي والإجراءات الدولية، فقد بات ممكنا استخدام القانون الدولي، في العمل على متابعة المجرمين وجلب الأشخاص الذين بدوا بعيدين عن متناول العدالة. وأتذكّر هنا جهود المحامي الحقوقي ريد برودي (عمل في قضية الديكتاتور التشيلي أوغستو بينوشيه) ومناصرته القانونية ضحايا الفظائع، ما أكسبه لقب «صائد الديكتاتوريين». يقول في مقابلة صحافية: «الأمر يتعلق حقّاً بمساعدة الضحايا أنفسهم ليصبحوا صائدين للديكتاتوريين، بحيث يكون لدينا جيش كامل من الضحايا كمدافعين وحتى كمحققين في قضاياهم». ناصحاً «بالمثابرة والاجتهاد وعدم الاستسلام» فالمؤكد أن عصر الإفلات من العقاب لن يستمر إلى الأبد.

لم يحم التأييد السياسي الواسع والدبلوماسية الرسمية إسرائيل من المثول أمام العدالة، لكن افتقاد الإرادة الحقيقية حمى قادة الانقلاب العسكري في مصر من المثول أمام العدالة، وضاعت بين دروب البيروقراطية، والتماهي مع الحسابات السياسية وادّعاء الحنكة والتحليل وامتلاك الأدوات، وتقدير الموقف، أرواح أكثر من 1100 قتيل، بينهم نساء وأطفال، قتلوا في ميدان رابعة العدوية بوحشية، في بثّ مباشرٍ على الهواء، وتواطؤ القضاء المصري في عدم جلب الجناة إلى العدالة، بل حكم على من نجا من القتل في الاعتصام بأحكام قاسية وصلت إلى الإعدام والسجن المؤبد. ولم توضح جماعة الإخوان المسلمين مصير المسار القانوني الذي تحرّكت فيه خطواتٍ تكلفت ملايين الدولارات، ثم توقف فجأة! لكنّ العودة إلى المسار الصحيح تفتح طريقاً للأمل، فتلك الجرائم لا تسقُط بالتقادم.

ودرس سابع لمحاكمة لاهاي، أهمية وجود مجتمع حقوقي ناضج وواعٍ ومهني واحترافي يستطيع مساعدة الضحايا بشكل مهني باستخدام المسارات القانونية والسلمية، من دون أن يكون طرفاً في معركة سياسية، فجمع الأدلّة والشهادات الموثقة بشكل جيد لدعم الادّعاءات كان إحدى نقاط القوة في ملفّ جنوب أفريقيا. وقد شهدت جلسات الادّعاء مبارزة بين فريق احترافي يملك الوثائق والدراية والمعرفة وآخر سياسي يملك حكايات من غابر التاريخ وقصص مؤلمة وسرديات أسطورية، بدت ضعيفة للغاية وفيها ثغرات كبرى، وانتهت المرافعات والمرافعات المضادّة بغلبة ساحقة للفريق الأول، ما يعكس أهمية دور المنظّمات الحقوقية والإنسانية في توثيق الانتهاكات. وكانت أبرز نقاط القوة لدى الفريق القانوني المدّعي شهادات الحض على الكراهية، والتشجيع على الإبادة الجماعية، واستهداف المدنيين بشكل مباشر من دون تمييز، باستخدام الأسلحة التي تسبّبت في جرائم قتل على نطاق واسع، وتدمير البنية التحتية وقصف المستشفيات وأماكن العبادة، والتصريحات التي تدلّ على وجود «عنصر النية» من تصريحات السياسيين والجنود وأعضاء البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) ورئيس الوزراء والوزراء، لـ «تدمير مجموعة ذات خصائص معينة». ولا تختلف تلك التصريحات والممارسات عن التي نضح بها الإعلام المصري في أثناء مذبحة فض الاعتصام في ميدان رابعة العدوية، وعبارات مفتي مصر السابق علي جمعة التي دعا فيها القوات إلى القتل و«الضرب في المليان».

> تُذكّر جولة جنوب أفريقيا ذوي الضحايا والجماعات والقوى السياسية المجني عليهم في مصر بالحاجة الملحّة للتحرّك في مسارات فعّالة للمساءلة

وثامناً، تظهر المحاكمة أهمية الاتفاقيات الدولية في حلّ مشكلات على الساحات المحلية والإقليمية، والدولية، وهي رسالة واضحة إلى جماعات عديدة في المعارضة المصرية، أن المعاهدات والآليات الدولية ليست احتماءً بالخارج، وليست تقليصاً من دور الداخل أو مؤشّر عدم ثقة به، وإنما تُعتبر أساسا للحل المستقبلي، فنحن، للأسف الشديد، ندفع حالياً ثمن ثلاث سنوات من عدم اهتمام المعارضة المصرية، وفي القلب منها الإسلاميون، بالتصديق والتوقيع على المعاهدات الحقوقية الدولية، حينما أتيحت لهم الفرصة لذلك بين 2011 و2013. والأدهى عدم نشر تقارير جهات التحقيق المصرية في وقائع ما بعد الثورة، ودور الجيش فيها، وهو ما يدفع ثمنه المصريون باهظاً الآن. وينبغي أن تُذكّر جولة جنوب أفريقيا في لاهاي ذوي الضحايا والجماعات والقوى السياسية المجني عليهم في مصر بالحاجة الملحّة للتحرّك في مسارات فعّالة للمساءلة، اعتماداً على آلية واقعية للرصد والتوثيق، ودراية بالآليات وتفسير المواد، والاستناد إلى الوقائع الثابتة وتكييفها تكييفاً قانونياً صحيحاً، بوصف الوقائع التي يعيشها الآلاف من المعتقلين والضحايا في مصر منذ يونيو/ حزيران 2013 أنها جرائم ضد الإنسانية، تأسيسا على نصوص القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وعلى نصوص اتفاقيات الأمم المتحدة التي تشكّل الإطار الموضوعي لاختصاص الولاية القضائية العالمية في تلك الجرائم وولاية محكمة الجنايات الدولية. وتؤكد القضية أيضاً أن الارتقاء بالملفّ الحقوقي ورفعه عن الخلافات السياسية، والتفكير في سبل العدالة والإنصاف، هما جوهر العملين الحقوقي والإنساني، وهو ما سيبقى في مصر في حال زال النظام القمعي الحالي، وكُسرت عشرية القهر والطغيان، وحقبة الاستبداد التي أغرقنا فيها.

(محامٍ وحقوقي مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ▪ مدير التحرير **ارنست خوري** ▪ المدير الفني **إميل منعم** ▪ السياسة **جمانة فرحات** ▪ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ▪ الثقافة **نجوان درويش** ▪ منوعات **ليال حداد** ▪ الرأي **معن البياري** ▪ المجتمع **يوسف حاج علي** ▪ الرياضة **نبيل التليلي** ▪ تحقيقات **محمد عزام** ▪ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
▪ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
▪ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

▪ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
▪ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
▪ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
▪ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads